مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مسار بعض المتغيرات التنموية في ظل التحول إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سورية
اسم الكاتب: د. أسامة نجوم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4549
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

مسار بعض المتغيرات التنموية في ظل التحول إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سورية

الدكتور أسامة نجوم *

(تاريخ الإيداع 11 / 2 / 2014. قُبِل للنشر في 2 / 7 / 2014)

□ ملخّص □

لقد شهدت نتائج تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية جدلاً حادًا بين من هو مدافع عنها ومن ينتقدها بشدة. ويهدف هذا البحث لإجراء تقييم موضوعي ومحايد للتجربة التنموية القائمة على اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال استعراض مسار مجموعة من المتغيرات التنموية خلال الفترة 2005–2010. وقد توصل البحث إلى أن جوانب الإخفاق في تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي أكثر من جوانب النجاح، فعلى الرغم من نجاحها في تحقيق معدلات نمو مقبولة للناتج الحقيقي؛ وتقليص حجم الدين الخارجي؛ وزيادة حجم احتياطات القطع الاجنبي، فإنها لم تنجح في تعزيز هيكلية الاقتصاد السوري وترسيخ مقومات نمو مستدام يتماشى مع الزيادات السكانية. وقد أخفقت هذه التجربة في إيجاد سوق عمل مرنة قادرة على تلبية الطلب المتزايد على فرص العمل، وفي تخفيض معدلات الفقر وفي تحسين القدرة الشرائية للأفراد.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي– مسار المتغيرات التنموية– الناتج المحلي الإجمالي– الفقر– البطالة.

* مدرس – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

The Path of Developmental Indicators Following the Social Market Economy Exercise in Syria.

Dr. Osama Noujoum*

(Received 11 / 2 / 2014. Accepted 2 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

The results of social market economy exercise in Syria have been arguably debated. Some took a firm stand in defending it, while others harshly criticized it. This research aims at providing an unbiased assessment of the social market economy exercise by reviewing some developmental indictors over the period 2005-2010. The outcomes of this research indicate that the failures outweighed the successes. Although, the social market economy exercise resulted in good rates of output growth, reduced the volume of the external debt, and increased the total foreign reserves. However, it failed in enhancing the structure of the Syrian economy, and in promoting a sustainable growth that is capable of matching the population rise. Also, it failed in creating a flexible labour market that provides jobs, and it failed in reducing poverty rates and improving purchasing power of the individuals.

Key words: Social market economy –developmental indicators path- gross national product - poverty-unemployment.

*Assistant Professor, Economics and Planning Department– Faculty of Economics– University of Tishreen– Lattakia– Syria.

مقدمة:

لقد شهدت المجتمعات الإنسانية – في سياق تطورها التاريخي– تجارب تنموية مختلفة الاتجاه والمحتوى والأبعاد والتأثير. وفي سورية، كما في غيرها من الدول، اختلف مسار التجارب التنموية عبر الزمن، فمنها ما اعتمد التدخل الشديد للحكومة في إدارة شؤون الدولة ومقدراتها كما هي الحال في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، حيث أُوكل للقطاع العام الدور الأبرز في إدارة عجلة النشاط الاقتصادي. وفيما بعد، وخلال تسعينات القرن الماضي، أُتبع نموذجا أكثر انفتاحاً يحمل بعضا من بذور الليبرالية ويهدف لتشجيع القطاع الخاص على ممارسة دور أكبر في النشاط الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات التشجيعية على رأسها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991. ومع بداية الألفية الثالثة، أُعتمدت تجربة تنموية قائمة على مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي كإطار فكري تنموي يجمع ما بين الليبرالية (من خلال تفعيل آليات السوق ودور القطاع الخاص) ودور الدولة الاجتماعي في تأمين الخدمات بكافة أنواعها وشبكات الحماية الاجتماعية. هذا وقد شهدت هذه التجربة جدلا كبيرا بين أوساط المهتمين وأصحاب الشأن سواء من حيث النظرية أو التطبيق، حيث تباينت الآراء حول قدرة هذه التجربة التنموية على معالجة أخطاء وثغرات التجارب التي سبقتها وعلى تحقيق ما يصبو إليه أفراد المجتمع السوري من تقدم ورفاهية وتلبية للحاجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها!

مشكلة البحث:

يتصدى البحث لقضية نعتقدها مهمة وهي وجود تباينات شديدة في طريقة تعاطي الباحثين والمهتمين مع نتائج تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي وآثارها. فنجد من يؤيد وبشدة هذه التجربة ويعتقد أنها– وإن شابّها بعض الثغرات والعيوب– شكلت أساسا كان يمكن الاستناد إليه للانتقال بالمجتمع السوري إلى مرحلة أفضل في سنوات الخطة الحادية عشرة 2011–2016 (طبعا هذا الكلام بافتراض عدم نشوب الأزمة الحالية في سورية). وفي الطرف الآخر، نجد من انتقد وبشدة – وما يزال حتى الآن– هذه التجربة ويعد أنها انحازت لجانب الليبرالية الاقتصادية وآليات السوق والقطاع الخاص على حساب المضمون الاجتماعي وتقليص دور القطاع العام، وومن ثم قد ساهمت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية للفئات الهشة من المجتمع السوري وصولا إلى ما تشهده سورية من أزمة حالياً. وطبعا كلا طرفي الجدل يستعين بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدعم حججه. ففي حين يفاخر أصحاب التجربة بمعدلات النمو التي تحققت خلال التجربة وبزيادة حجم الاستثمارات الخارجية وتناقص المديونية، فإن الطرف الآخر يشير بالبنان إلى قضايا الفقر والبطالة وزيادة العجز التجاري وانخفاض مستوى الخدمات الحكومية كعوائق لم يتم تجاوزها.

أهمية البحث وأهدافه:

الهدف من البحث هو إجراء تقييم موضوعي ومحايد للتجربة التنموية القائمة على التحول إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" من خلال إلقاء الضوء على مسار حزمة واسعة من المؤشرات التنموية وتغيراتها خلال الفترة 2005–

1010، وهي الفترة التي تمثل إعداد الإطار النظري لاقتصاد السوق الاجتماعي واعتماده[1] ومن ثم البدء بتطبيقه ضمن الخطة الخمسية العاشرة 2006– 2010[2].

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضيات مختلفة نسعى إلى اختبارها والتحقق منها خلال سياق البحث ونتائجه، ومنها:

– يشكل الإطار النظري الذي اعتمدت عليه التجربة التنموية القائمة على مايسمى التحول إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي" في سورية منطلقا *فكريا جيدا* كان بالإمكان البناء عليه للانتقال *لمرحلة أفضل على جميع الصعد*، وذلك كونه يقوم على مبدأ الجمع بين الليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي مع الاهتمام بالجانب الاجتماعي وقضايا الرفاهية وحقوق الفئات الضعيفة. هذا وتشير تجارب عدد كبير من الدول منها الإسكندنافية والمانية إلى نجاعتها كمنهج تحول اقتصادي واجتماعي.

– لقد ترافقت هذه التجربة التنموية ببعض النجاحات وعلى بعض الصعد الاقتصادية، وأهمها توسيع الحجم المطلق للناتج المحلي وتعزيز قيمة العملة المحلية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتخفيض حجم الدين الخارجي، لكنها أخفقت في مجالات كثيرة واساسية وأهمها الفشل في ترسيخ استدامة النمو الاقتصادي، وفي تمتين هيكلية الاقتصاد السوري الذي شهد اختلالات هيكلية وتذبذبات كبيرة في مساهمة القطاعات الاقتصادية مما قلص من مناعة الاقتصاد المحلي للأزمات وجعله عرضة للهزات.

– افرزت عملية التحول إلى ما يسمى " اقتصاد السوق الاجتماعي" انعكاسات سلبية على مؤشرات العدالة الاقتصادية التي تعبر عن عدالة توزيع الناتج الاقتصادي (الذي نجم عن التحول الاقتصادي) بين افراد والمجتمع وفئاته، والتي تشكل مدخلا مهما لتعزيز العدالة الاجتماعية وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

سنتبع في هذا البحث منهجا وصفيا وتحليليا يتم من خلاله استعراض مقومات تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي بما فيها البعد النظري المفاهيمي، ومن ثم سنناقش مسار مجموعة من المؤشرات التنموية خلال الفترة 2005–2010، حيث يمثل العام 2005 ولادة مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، والفترة 2006–2010 تمثل سنوات الخطة الخمسية العاشرة التي وضعت كبرنامج زمني لبدء تنفيذ اقتصاد السوق الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تطرقت بشكل مباشر أو غير مباشر للأبعاد النظرية والتطبيقية لاقتصاد السوق الاجتماعي في سورية. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة (الزعيم، 2005) إطارا نظريا لمفهوم اقتصاد السوق

---

[1] أُعتمد مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 2005 كبرنامج عمل وموجه لدفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[2] نشير هنا أن نطاق بحثنا يتمحور حول فترة تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، ولايشمل أي مقاربة تنموية لسنوات الأزمة السورية الحالية ولما خلفّته من تداعيات.

الاجتماعي وتحديات تطبيقه. حيث خلصت الدراسة إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن أن يكون نظامًا تنمويا واجتماعيًا يلبي طموحات أفراد المجتمع في ظل ظروف العولمة الرأسمالية المسيطرة، وقادراً على تفعيل النمو والارتقاء بالتخصص الإنتاجي وبالإنتاجية وإنتاجية العمل وعلى لجم النزعات الجشعة في نظام السوق والحد المستمر منها. وقد استعرضت الدراسة الشروط والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه المجتمعي.

وحددت دراسة (محمود، 2005) ملامح اقتصاد السوق الاجتماعي بأنه نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بما يضمن التوفيق بين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية لتأمين رؤية متوازنة لدور الدولة تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها ودور الدولة وإمكانياتها على قاعدة الشراكة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف بناء اقتصاد وطني قادر على متابعة النمو وفقًا لآليته الذاتية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز دور الدولة في ظل آليات السوق خصوصا في جوانب أساسية تتعلق بالحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

كما تطرقت دراسة (سعيفان، 2009) إلى تشخيص مجموعة من التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري والتي تشكل عوائق مقيدة للتنمية والإصلاح الاقتصادي في سورية. وقد قسمت الدراسة التحديات إلى نوعين: تحديات استراتيجية ومنها تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتوفير الشروط الموضوعية لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ وتحدي رفع الإنتاجية مقابل التزايد الهائل في الاستهلاك، والنوع الآخر من التحديات هو تحديات قطاعية منها تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد السوري على العموم وللقطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والطاقة وغيرها. وقد خلصت الدراسة إلى أنه تتوفر لسورية فرص محتملة وإمكانات واعدة تسمح في حال الاستفادة منها بمواجهة التحديات الأنفة الذكر.

وهدفت دراسة (نصر، 2010) إلى تحديد الملامح المشتركة للعملية التنموية في سورية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الكبير منذ تسعينات القرن الماضي، وذلك باستخدام نموذج اقتصادي يحدد العلاقة بين مستوى الدخل والتغير الهيكلي خلال الفترة 1960–1990. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد السوري لم يشهد تحولا هيكليا راسخا بعد، حيث أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية لا تزال متدنية على الرغم من تحسنها وأن حصة الزراعة في الناتج قد تراجعت. ولاحظت الدراسة ازدياد الفقر والبطالة والأمية وضعف الإنتاجية، مما يتطلب بالضرورة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري كمصدر أساس للنمو على المدى البعيد وما يتطلبه ذلك من تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والشروط المعيشية مثل السكن والبنى التحتية وضمان توفر الفرص المتكافئة للجميع. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية التراكم الرئيسية من خلال زيادة الادخار والاستثمار وتطوير النظام المالي للوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد.

وفي دراسة أخرى، ناقش (نصر،2011) قضية الفقر في سورية من منظور معمق يتعدى معدلات الفقر المادي المتعارف على دراستها. فقد تعرضت الدراسة لأنواع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولمجموعة من المؤشرات التي تقيسه. حيث حددت الدراسة أهم جوانب الحرمان الاقتصادي في سورية بقلة فرص العمل وضعف المشاركة في قوة العمل، وصعوبة الحصول على تمويل، وعدم تطور المستوى المعيشي الفعلي للأسر بالترافق مع النمو الاقتصادي الكلي. كما أشارت الدراسة إلى مؤشرات الأمية والتسرب من التعليم الأساسي والزيادة في لتعرض للأمراض المزمنة ووفيات الأطفال كمؤشرات الحرمان الاجتماعي.

النتائج والمناقشة:

مقومات تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية

سنتعرض في هذا القسم الاطار النظري لاقتصاد السوق الاجتماعي ومن ثم نركز على مسار بعض المؤشرات التنموية خلال تطبيقه في الفترة 2005-2010.

مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

لاشك أن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي هو أحد المفاهيم التي لاقت جدلا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية وبخاصة فيما يتعلق بعملية المواءمة بين آليات السوق وآثارها على المجتمع [3]. وبغض النظر عن درجة الاتفاق أو الاختلاف حول الملامح الرئيسية لمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، فهو نظريا يتمحور حول فكرة قنونة أليات العرض والطلب (آلية السوق) في ظل شروط المنافسة العادلة بهدف الحد من اختلالاتها من جهة، ومن جهة أخرى، تأطير نتائج ومفرزات هذه الآلية لخدمة أغراض تنمية المجتمع ورفاهيته وتماسكه من خلال وجود ضوابط مجتمعية متفق عليها تحقق رفاهية أفراد المجتمع ككل من جهة وتحمي حقوق ومصالح الفئات الهشة فيه. ومن ثم، فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له بعدان اقتصادي ومجتمعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب في ظل المنافسة وبهدف الربح، ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعية باعتباره غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والأداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه (الزعيم، 2005).

وقد أقر المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي مبدأ العمل باقتصاد السوق الاجتماعي من خلال البيان الختامي لأعمال المؤتمر والذي نص صراحة على أن التنمية الشاملة مسؤولية وطنية للمجتمع والدولة ولجميع الفعاليات الاقتصادية الخاصة والعامة. كما أقر المؤتمر مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي وفق انتقال تدريجي يحمي المجتمع من الهزات مؤكدا على دور الدولة في الاقتصاد وفق صيغ عصرية متطورة وإعادة تأهيل القطاع العام في القطاعات الإستراتيجية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مشدداً على تحسين الأوضاع المعاشية للمواطنين سواء من خلال تحسين الرواتب والأجور للعاملين أم تطوير الخدمات الاجتماعية بأساليب وصيغ مناسبة. وأكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل مشكلة البطالة وتأمين فرص عمل جديدة للشباب[4]. هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 مجموعة من المبادرات والبرامج والمشاريع على الصعيدين الكلي والجزئي من أجل تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي[5].

استعراض بعض المؤشرات التنموية لتجربة اقتصاد السوق الاجتماعي

سنقوم من خلال الأقسام التالية بمحاولة تقييم منعكسات تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التنموية المتعارف عليها كأدوات مساعدة في عملية تقييم تنفيذ السياسات وتطبيقها.

---

[3] لمزيد من الاطلاع على الإطار النظري لهذا المفهوم يمكن مراجعة مفردات ندوه الثلاثاء الاقتصادي التاسعة عشر لجمعية العلوم الاقتصادية السورية 2005-2006 والتي حفلت بمناقشات متعددة حول المفهوم.

[4] البيان الختامي للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية.

[5] لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة وثائق الخطة الخمسية العاشرة 2006- 2010 المتوفرة على الموقع الرسمي لهيئة تخطيط الدولة في سورية.

1- الاقتصاد الكلي:

أ- النمو والناتج:

لقد حددت الخطة الخمسية العاشرة سيناريوين أساسين لمعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، أحدهما تفاؤلي يهدف لتحقيق معدل نمو قدره (7%) بافتراض توفر أفضل الشروط المساعدة، والآخر تشاؤمي بمعدل قدره (5%) يفترض وجود معيقات ومحددات للنشاط الاقتصادي. وقد شهدت الفترة 2005-2010 نمواً اقتصاديا مقبولا للدخل مقاسا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) الحقيقي، حيث تراوح معدل النمو لتلك الفترة بين معدلي النمو التفاؤلي والتشاؤمي اللذين نصت عليهما الخطة الخمسية العاشرة باستثناء عامي 2008 - 2010 كما هو مبين في الشكل (1).

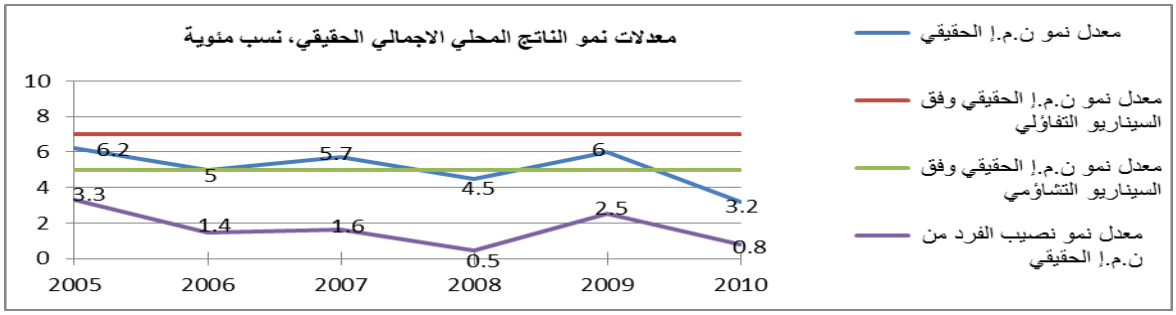

الشكل رقم (1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **الوحدة: نسب مئوية**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني المرتفعة في سورية فإننا نجد أن معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ن.م.إ) الحقيقي خلال الفترة المدروسة كانت منخفضة وهي أقل مما هو لازم لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من السلع والخدمات ومن فرص العمل. وهذا يدل على خطورة مسألة التزايد السكاني الكبير في سورية والذي على الرغم من انخفاضه في السنوات الأخيرة ما يزال يشكل عبئا كبيرا على الجهود التنموية خصوصا في مجال خدمات الصحة والتعليم والبنى التحتية والبيئة[6].

لاشك أن الأزمة المالية العالمية لها دور في تراجع معدل النمو عام 2008 لكن الدور الأكبر يعود لتراجع معدل نمو قطاع الزراعة خلال الفترة (2007- 2008) حيث كانت مساهمته في معدل النمو العام سلبية (-3.26، -1.41 نقطة مئوية على التوالي) (الشكل 2)[7]. لقد ساهم النمو غير المسبوق لقطاع الخدمات عام 2007

---

[6] لمزيد من المعلومات حول أثر السكان على النمو والتنمية في سورية يمكن الاطلاع على تقريري حالة سكان سورية 2008 -2010 الذين يناقشان انعكاسات الزيادة السكانية على النمو والتنمية في سورية .

[7] تمثل الارقام الواردة في الشكل (2) مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في السنة المدروسة، فعلى سبيل المثال، بلغ معدل النمو الكلي لعام 2010 (3.2%) قياسا لعام 2009، وقد ساهم قطاع الصناعة والتعدين ب(1.91 نقطة مئوية) والخدمات (2.05 نقطة مئوية)، والنقل والاتصالات (1.12 نقطة مئوية) وهكذا دواليك، بحيث أنه في النهاية مجموع مساهمات القطاعات الستة يجب أن يساوي معدل النمو السنوي (3.2%)، مع إمكانية وجود بعض الاختلافات البسيطة بسبب عملية تقريب الأرقام.

في التخفيف من الأثر السلبي لانكماش ناتج قطاع الزراعة على معدل النمو العام للناتج، أما في عامي 2008 و2010، فقد أدى انكماش ناتج القطاع الزراعي لانخفاض معدلات نمو الناتج الكلي على الرغم من النشاط الملحوظ في قطاعي الخدمات والصناعة.

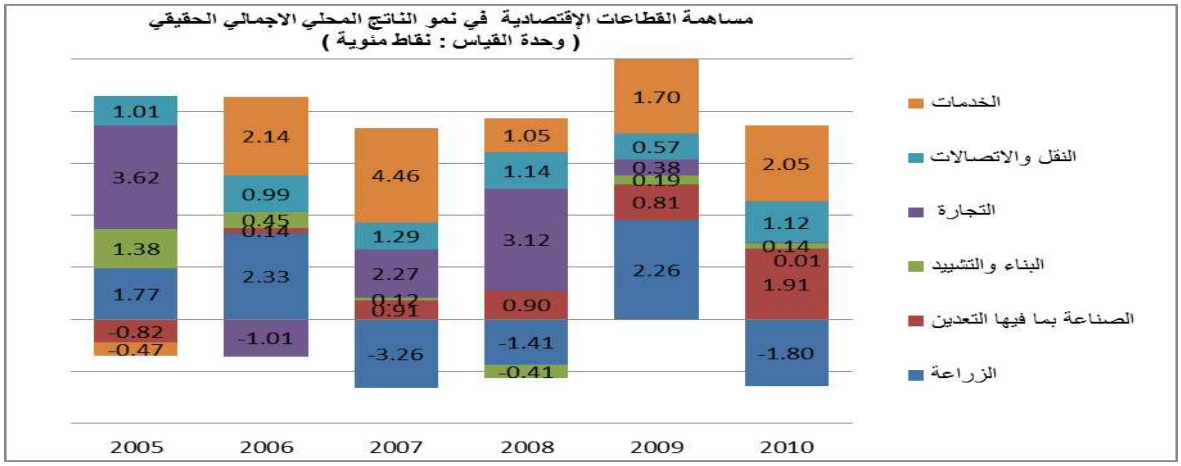

الشكل (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة.

من حيث المبدأ، فإن التذبذب في معدلات نمو ناتج القطاعات الاقتصادية أمر غير محمود، بل أكثر من ذلك، هو مصدر خطر كونه يقلل من مستوى استقرار الاقتصاد الكلي ومناعته ضد الصدمات والهزات الاقتصادية وبخاصة صدمة الأمن الغذائي وعدم توفر المعروض السلعي من المنتجات الغذائية – الزراعية بشكل يلبي الطلب المتزايد. وهذا يقودنا إلى التأكيد على أن نمو الناتج الذي ينجم عن قطاعات غير حقيقية كالخدمات والتجارة والعقارات هو نمو هش غير راسخ وغير مستدام ولا يعكس القدرة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني. وإنما العبرة هي في نمو قطاعي الزراعة والصناعة اللذين يشكلان الرافد الحقيقي للقاعدة الإنتاجية في الاقتصاد المحلي.

وهنا نشير إلى القصور الكبير الذي شاب برنامج التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي من خلال غياب السياسات الزراعية– المائية المتكاملة، فإضافة لترك قطاع الزراعة السورية لرحمة السماء والماء، فقد ساهم تغيير سياسات الدعم الزراعي ودعم المحروقات في ارتفاع تكاليف الإنتاج وتذبذب الناتج وقلة إنتاج السلع الغذائية والزراعية (قطنا، 2010)، مما عمق الفجوة الغذائية وهدد الأمن الغذائي في سورية (عيسى، 2010).

ب– هيكلية الناتج في الاقتصاد السوري:

تتميز سورية بالتنوع الاقتصادي الذي تفتقر إليه الاقتصاديات الأخرى في المنطقة وبخاصة تلك التي تعتمد بشكل رئيس على قطاع النفط والغاز، حيث نلاحظ أن القطاعات الاقتصادية تساهم بنسب مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الشكل 3). وهذا يدل على تعدد مقومات القاعدة الإنتاجية في سورية وتنوعها مما يشكل فرصا متاحة لزيادة مستويات الناتج ومعدلات نموه باشتراط التعبئة المثلى للموارد الاقتصادية المتاحة والمزج الأفضل لعناصر الإنتاج وفق خطط وسياسات تكاملية تراعي ظروف الاقتصاد السوري ومعطياته.

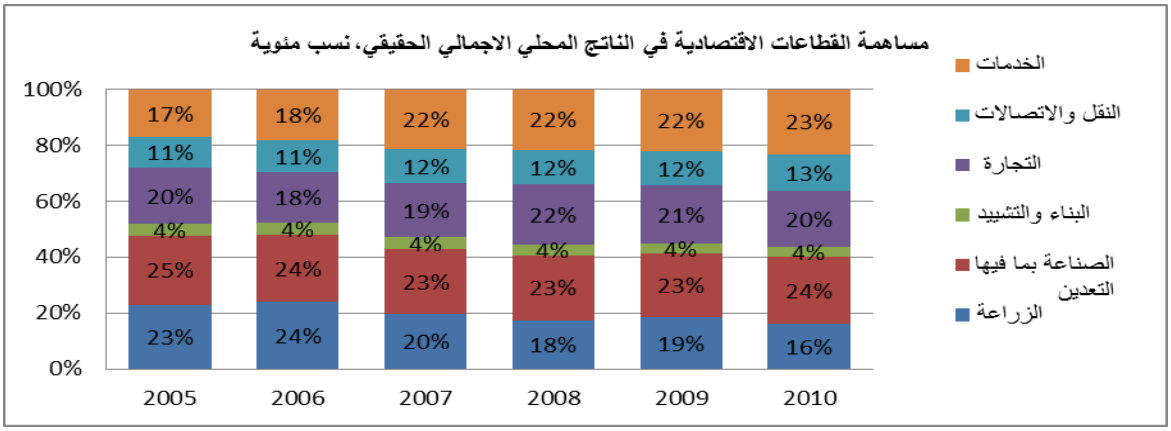

الشكل (3) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الوحدة: نسب مئوية

المصدر: المكتب المركز للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية.

ج- هيكلية الإنفاق في الاقتصاد السوري

إذا نظرنا إلى تركيبة الاقتصاد السوري من خلال جانب الإنفاق (الشكل 4)، سنرى أن القسم الأكبر من الناتج نجم عن الاستهلاك الإجمالي بشقيه الخاص والعام على حساب نسبة متواضعة نسبيا للاستثمار الذي ينظر إليه على أنه المحرك الأساسي لعجلة النمو والنشاط الاقتصاديين. اللافت للنظر، أيضا، المساهمة السلبية لصافي التبادل التجاري الخارجي نتيجة تزايد حدة العجز التجاري في السنوات الأخيرة والتي تعكس التوسع في سياسة الانفتاح الاقتصادي خصوصا في ظل الانضمام لاتفاقية التجارة العربية الحرة عام 2005 واتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا عام 2007.

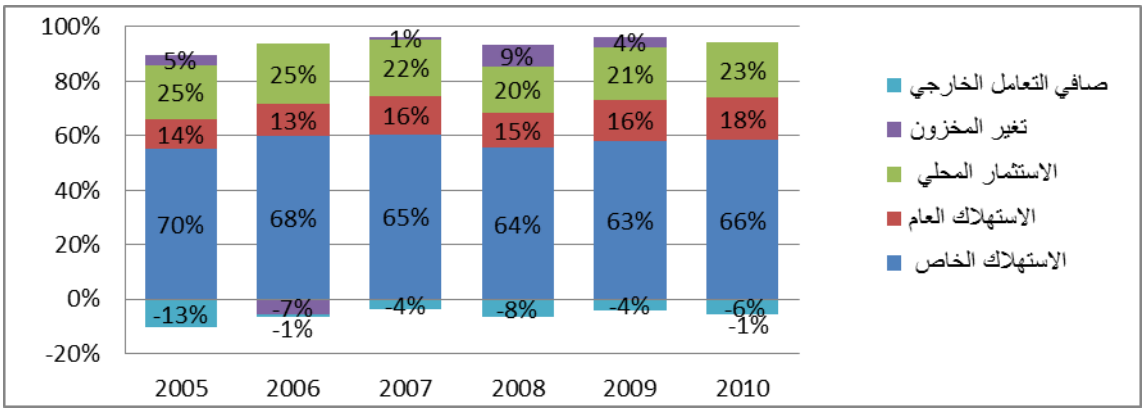

الشكل (4): مساهمة مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الوحدة: نسب مئوية

المصدر: المكتب المركز للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية.

كما نلاحظ تذبذب مساهمة مكونات الإنفاق في نمو الناتج الحقيقي (الشكل 5) ففي حين ساهم الاستهلاك الخاص بشكل أساس في نمو الناتج خلال الأعوام (2005-2009- 2010)، (8.75، 2.91، 4.86 نقاط مئوية

على التوالي) نجد أن مساهمته كانت ضئيلة في العامين 2007-2008، اللذين شهدا زيادة ملحوظة في نسبة مساهمة التغير في المخزون[8]. بالمقابل نلاحظ أن الاستثمار المحلي لعب دورا جيدا في نمو الناتج عامي 2009-2010 (2.28، 2.84 نقاط مئوية على التوالي)، وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً لكون الاستثمار محرضاً أساساً للنمو لخلق فرص عمل. ومن الواضح أن تغيرات صافي التعامل الخارجي كان لها مساهمة سلبية على نمو الناتج بسبب عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات الذي بلغ مستويات غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد السوري بسبب التسرع في الانفتاح الاقتصادي غير المدروس والذي أثر سلبا وبشكل كبير على نشاط الصناعة المحلية خصوصا الصناعات الصغيرة والمتوسطة (الألبسة والمنسوجات والأحذية والمفروشات والأخشاب)، حيث لم تستطع العديد من الورش والمعامل منافسة التدفق اللامحدود للسلع الأجنبية مما أدى إلى إغلاقها وتحول عامليها إلى عاطلين عن العمل[9].

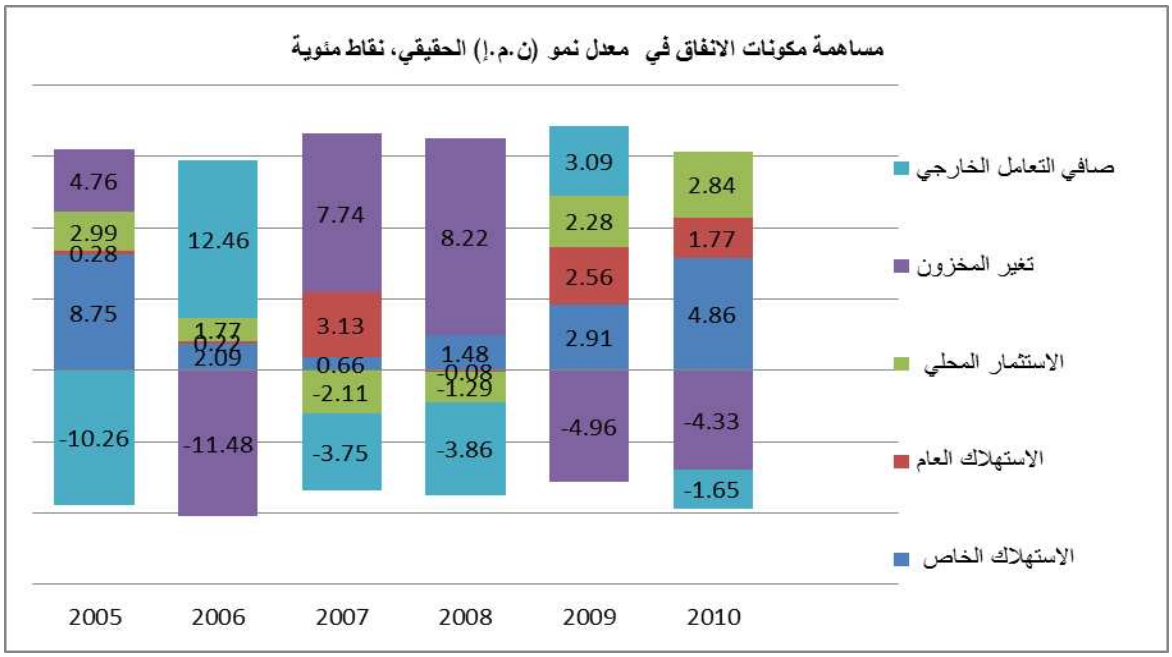

الشكل (5) مساهمة مكونات الإنفاق في معدل نمو (ن.م.إ) الحقيقي

المصدر: المكتب المركز للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية، أعداد مختلفة.

د- السياسة الاستثمارية

فيما يخص السياسات الاستثمارية خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة، نلاحظ أنها تماشت مع توجهات اقتصاد السوق الاجتماعي في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع مساهمة القطاع العام، وهذا ما يدلنا عليه الشكل (6) الذي يبين وبوضح ارتفاع مستويات الاستثمار الخاص بدءا من عام 2006 على حساب تذبذب الاستثمارات العامة. وهنا نود القول بأنه على الرغم من أهمية مبدأ تعزيز دور استثمارات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نظرا للمرونة والديناميكية اللتين يتمتع بهما، لكن هذا لا يبرر تفوقه على الاستثمارات العامة التي

[8] لدينا تحفظ فيما يخص تغيرات المخزون حيث أن مراجعتنا لأعداد مختلفة من المجموعة الاحصائية السورية بينت أن هذه الأرقام لم تكن موجودة سابق وادخلت بدءا من عام 2004، وهي متذبذبة بشكل يثير الاستغراب، مما يطرح شكوكا حول كيفية احتسابها ضمن مكونات الانفاق على الناتج.

[9] تقرير اقتصادي معد من قبل اتحاد نقابات العمال ومقدم للحكومة عام 2009.

كان من المتوقع منها أن تزداد في فترة تطبيق تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي من أجل تحسين سوية البنية التحتية والخدمات العامة والمرافق وقطاعات النقل والمرافئ البحرية والجوية والسكك الحديدية التي تشكل رافعة حقيقية للنشاط الإنتاجي والتي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها نظرا لكبر حجم الرساميل المطلوب ولقلة ربحيتها. وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، نلاحظ انخفاض حصة قطاعات الصناعة والتعدين والنقل والاتصالات والزراعة من إجمالي الاستثمارات مقارنة بنسب القطاعات الأخرى الخدمية والعقارية (الشكل7)، وهو يعكس ما توصلنا إليه أعلاه من هشاشة النمو المتحقق خلال سنوات اقتصاد السوق الاجتماعي الذي ارتكز في مجمله على قطاعات الاقتصاد غير الحقيقي.

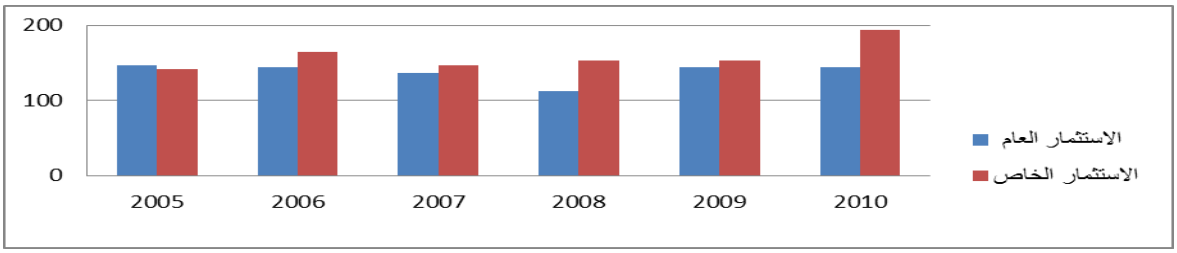

الشكل (6): الاستثمار العام والخاص **الوحدة مليار ل.س**

المصدر: المكتب المركز للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية، أعداد مختلفة

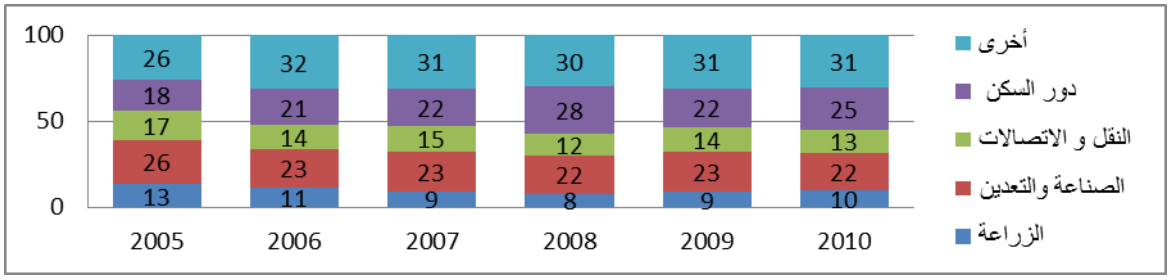

الشكل (7): توزيع الاستثمارات المحلية حسب القطاعات **الوحدة: نسب مئوية**

المصدر: المكتب المركز للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية، أعداد مختلفة

هـ- الالتزامات الخارجية:

نلاحظ أنه خلال الفترة 2005-2010 تناقص حجم الدين الخارجي على سورية الذي وصلت نسبته إلى إجمالي الناتج القومي لحوالي 9% مع نهاية عام 2010 مقارنة ب 20% عام 2005 (الشكل 8). وهنا نشير إلى أنه بالإضافة إلى شطب روسيا الاتحادية لجزء كبير من ديونها على سورية عام 2005 فإن زيادة عائدات القطع الاجنبي التي رافقت تزايد النشاط الاقتصادي ساهمت في التخفيف من الأعباء والالتزامات الخارجية للاقتصاد السوري مما قلص تبعيته واعتماده على العالم الخارجي.

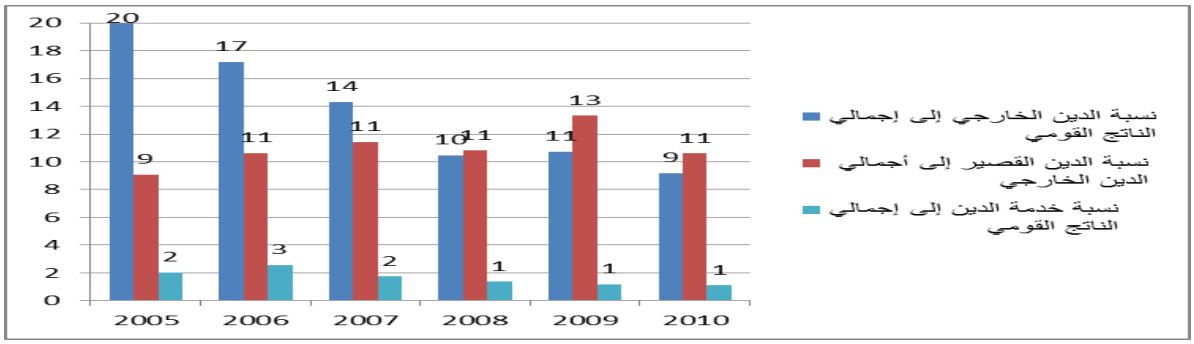

الشكل (8) مؤشرات الدين الخارجي **الوحدة: نسب مئوية**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

وفيما يخص الديون القصيرة الأجل فنلاحظ أنّ نسبتها من إجمالي الدين الخارجي قد ازدادت بشكل طفيف عام 2009 حيث لجأت سورية لبعض الاقتراض القصير الأجل لتمويل بعض المشاريع التنموية منها محطات الصرف الصحي ومحطات توليد الكهرباء وذلك من جهات عربية وإقليمية مانحة وبشروط ميسرة. كما نلحظ تناقص ملحوظ في نسبة عبء خدمة الدين الخارجي من إجمالي الناتج القومي.

ولقد ترافق انخفاض حجم الدين الخارجي لسورية بزيادة ملحوظة في إجمالي احتياطي القطع الأجنبي[10] (الشكل 9)، مما أدى لزيادة نسبة احتياطي القطع الأجنبي لإجمالي الدين الخارجي بشكل كبير جدا عام 2010 لتصل إلى حوالي 400% (كما هو مبين في الشكل 10) وهي من النسب المرتفعة في العالم.

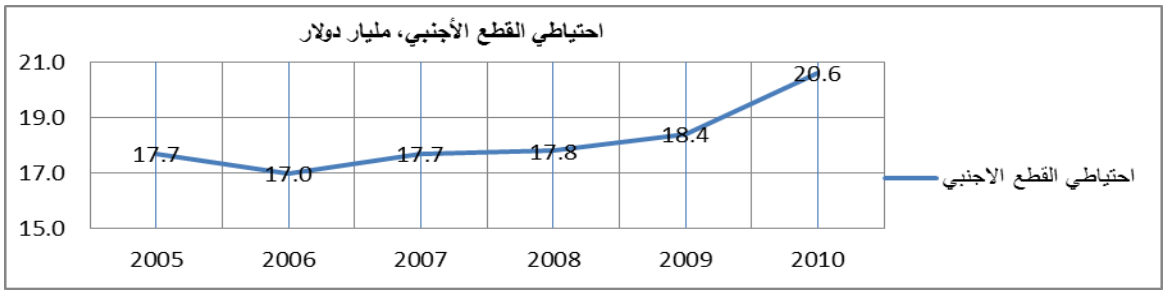

الشكل (9) احتياطي القطع الأجنبي في سورية **الوحدة: مليار دولار.**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

[10] تعزى تلك الزيادة إلى التحسن الملحوظ في ميزان الخدمات ضمن ميزان المدفوعات خصوصا في قطاعي السفر والسياحة والنقل والذين شهدا انتعاشا كبيرا. فوفقا لوزارة السياحة بلغ عدد السياح القادمين الى سورية عام 2010 حوالي عشرة مليون سائح وبلغت عوائد قطاع السياحة في ذلك العام حوالي 8.5 مليار دولار. ومما لاشك فيه أن التوسع في الاستثمارات السياحية والعقارية اضافة على اجراءات الانفتاح قد ساهم في دعم قطاع السياحة في تلك الفترة.

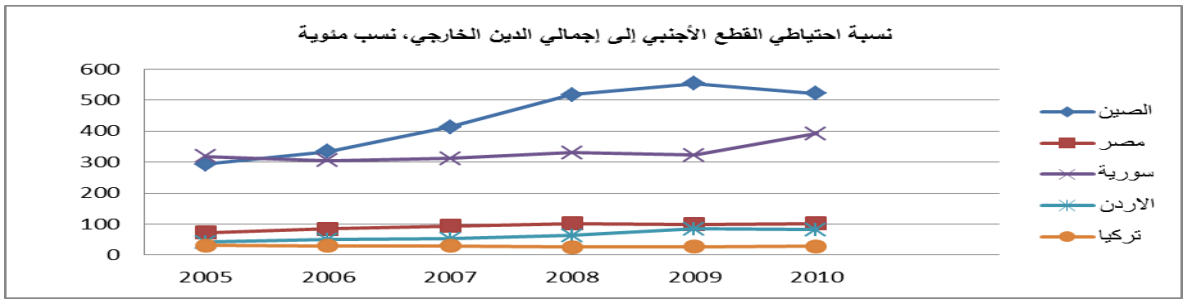

الشكل (10) نسبة احتياطي القطع الأجنبي إلى إجمالي الدين الخارجي

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

2- السياسة النقدية

لقد هدفت الخطة الخمسية العاشرة لإتباع سياسة نقدية توسعية تقوم على زيادة الإقراض الخاص لتعزيز نشاط القطاع الخاص مع ضبط التضخم عند مستويات 5% والحفاظ على سعر صرف توازني مستقر[11]. يبين الشكل (11) وجود زيادة ملحوظة في نسبة الإقراض الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وفي نسبة العرض النقدي إلى الناتج بين عامي 2007-2010.

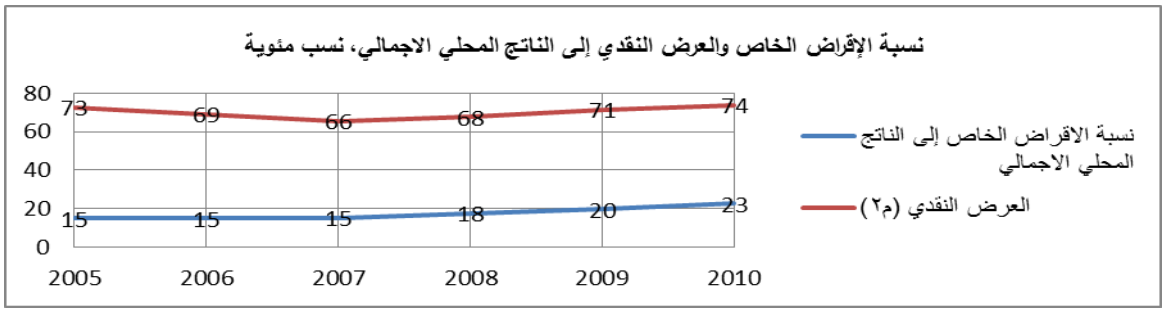

الشكل (11): نسبة الإقراض الخاص والعرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: نسب مئوية

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

لاشك أن سياسة التوسع النقدي لها دور مهم في تحفيز عجلة الطلب الكلي وصولا إلى دعم معدلات النمو الاقتصادي، لكن تشوبها المخاطر كونها عادة ما تترافق بتضخم الأسعار. يبين الشكل (12) وجود علاقة ترابطية كبيرة بين تغيرات العرض النقدي وتغيرات التضخم السنوية خلال السنوات 2007-2010، وهذا أمر طبيعي كون زيادة الكتلة النقدية تترافق بزيادة في مستويات الطلب الكلي الذي غالبا ما يؤدي لارتفاع الأسعار، لكن الخطورة تكمن في حدة تقلبات كلا المؤشرين الأمر الذي يضر بالسوق النقدية والنظام التمويلي كونه يؤثر على تكلفة الإقراض وعوائد الإيداع بشكل سلبي نتيجة تقلب مستوى سعر الفائدة الحقيقية مما ينعكس سلبا على قرارات الإيداع والاستثمار.

[11] أنظر الفصل الخامس في الخطة الخمسية العاشرة .

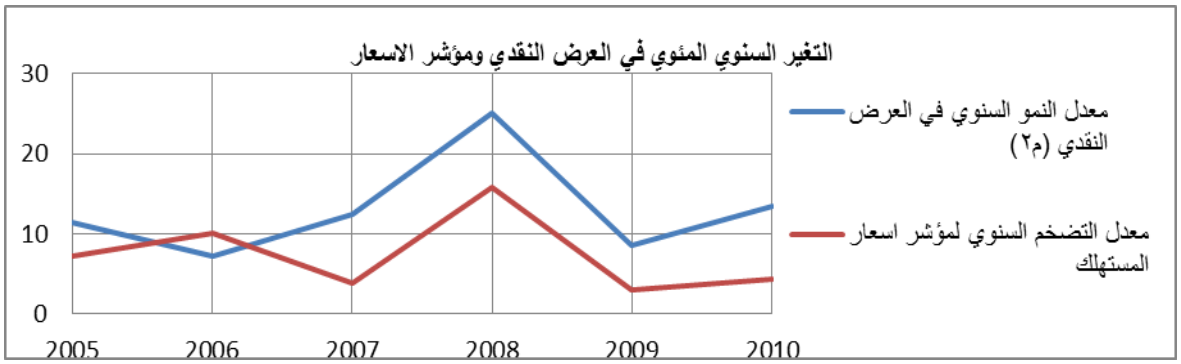

الشكل (12): التغير السنوي المئوي في العرض النقدي ومؤشر الأسعار الوحدة: نسب مئوية

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

3- العدالة الاقتصادية

لقد ارتأينا استخدام مفهوم العدالة الاقتصادية للإشارة إلى جوانب اقتصادية متعددة تحمل في طياتها جوهراً اجتماعياً الهدف منه تعزيز التماسك الاجتماعي لمجموع أفراد المجتمع، حيث يتضمن هذا المفهوم قضايا الدخول وتوزيعها، والفقر والبطالة[12].

أ- الدخول وتوزعها

على الرغم من الزيادات المتتالية التي شهدتها مستويات الأجور الاسمية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، فإن مستويات الدخول الحقيقية بقيت عند مستويات ثابتة (انظر الشكل 13)، وذلك نتيجة لارتفاع مستويات الأسعار في السنوات الأخيرة بخاصة أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الرئيسية وقيم الإيجارات، مما أضعف القدرة الشرائية الحقيقية للأفراد (نجوم، 2013). هذا وتشير نتائج تقرير "دراسة سوق العمل في سورية 2009-2010" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن 56.5% من العاملين بأجر عام 2009 حصلوا على أقل من المعدل المتوسط الشهري للأجور البالغ (11133 ل.س) وأن 11% منهم نالوا أقل من نصف هذا المعدل.

---

[12] نود الاشارة هنا إلى قضية مهمة جدا وهي مثار اختلاف وجدل بين الباحثين، وتتمحور حول مفهومي العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتشابك والتمايز بينهما! ولا تسطيع التوسع هنا كثيرا نظرا لضيق المجال، لكن نختصر بالقول أن الادبيات التنموية تبين ان العدالة الاقتصادية هي جزء من مفهوم العدالة الاجتماعية الذي ظهر في منتصف الستينيات من القرن الماضي والذي يتمحور حول حقوق الافراد والجماعات في المشاركة بالثروات والاصول الموجودة في دولة او مجتمع ما، اضافة إلى تقاسم فوائد النشاط الاقتصادي بشكل عادل بين افراد المجتمع والدولة. بهذا المعنى ، فإن العدالة الاجتماعية مفهوم موسع واشمل من العدالة الاقتصادية التي تتمحور حول توزيع الدخول وتوفر فرص العمل ومستويات الدخول. هذا ويمكن الرجوع لعدد من منشورات الامم المتحدة بهذا الخصوص. ومنها " العدالة الاجتماعية في عالم مفتوح، دور الامم المتحدة،2006.

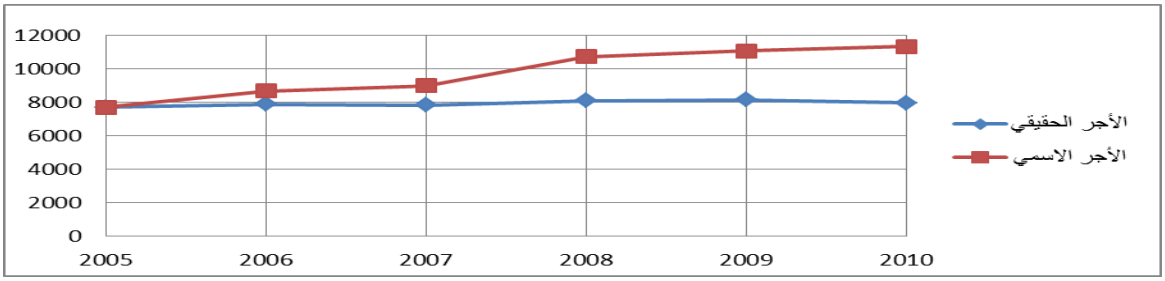

الشكل (13): الفجوة بين متوسط الأجور الاسمية والحقيقية **الوحدة :ل.س**

المصدر: حسابات الباحث استنادا إلى مسوحات القوة العاملة والمجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء.

وفيما يخص توزيع الدخل، نلاحظ أنه ،بعامة، قيمة معامل جيني تعد متوسطة خلال الفترة 2000–2010، وهي لا تعكس تباينا كبيرا في فئات الدخل العليا والدنيا مقارنة بالدول الأخرى (أنظر الجدول 1). لكن، يجب النظر بحذر شديد إلى هذا المؤشر وذلك بسبب وجود دخول مخفية ناجمة عن نشاطات القطاع غير المنظم يصعب تقديرها خصوصا في المراحل الانتقالية التي تمر بها الاقتصاديات الوطنية[13].

الجدول (1): قيم معامل جيني في عينة من الدول خلال الفترة 2000–2010

اسم الدولة	سورية	مصر	الاردن	تونس	قطر	الولايات المتحدة
قيمة المؤشر	35.8	30.8	35.4	41.4	41.4	40.8

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع

بالمقابل، تبين بيانات الإنفاق في سورية أنه يوجد تفاوت كبير في متوسط إنفاق الشرائح الاجتماعية العشرية خصوصا الفئات الثلاث الأخيرة قياسا للفئات الثلاث الأدنى (الشكل 14). كما أن التفاوت في مستويات الدخول يبرز بوضوح عند مقارنة متوسطات دخول الأسر بحسب المحافظات السورية (كما مبين في الشكل15)، حيث نلاحظ أنه في حين كانت الفروقات بين المحافظات محدودة عام 2004 عندما كانت مستويات الدخول متدنية لكن مع زيادة الدخول عامي 2008–2010، ازدادت الفروقات بين المحافظات بشكل كبير جدا.

[13] تبين دراسة (نجوم ، 2013) أن حجم الدخل غير المنظم وغير المعلن عنه يبلغ حوالي ثلث الدخل المنظم خلال عامي 2004 و2010.

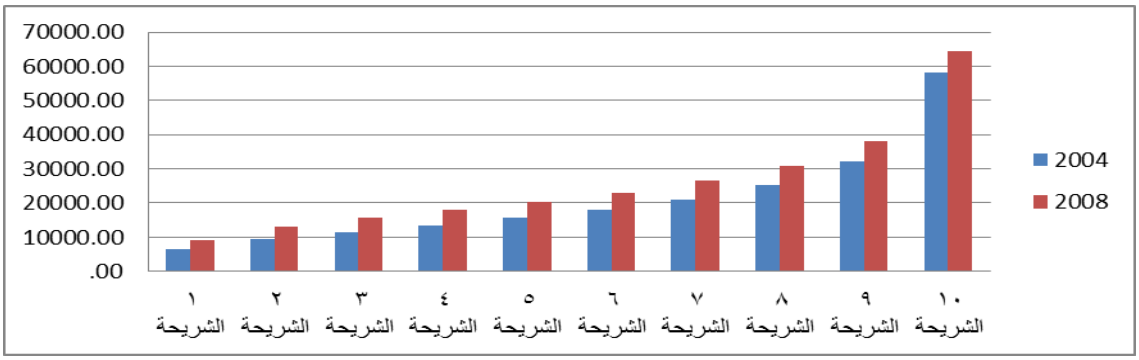

الشكل (14) : مستويات إنفاق الأسر السورية حسب الشرائح الوحدة ل.س

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. مسوحات دخل وإنفاق الأسرة

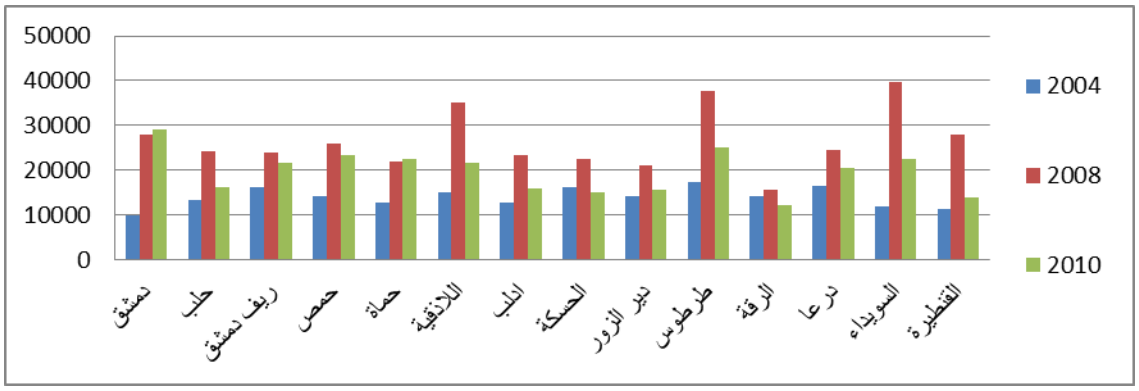

الشكل (15) : التفاوت في مستويات دخول الأسر السورية حسب المحافظات، الوحدة ل.س

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء. مسوحات دخل وإنفاق الأسرة

ب- مستويات الفقر

لاشك أن مسألة الفقر هي إشكالية متعددة الجوانب لاقت جدلا كبيرا في سورية بين من هو مشكك بالأرقام الرسمية وغير الرسمية للفقر وبين أنصار تيار الليبرالية والانفتاح الاقتصادي وأضدادهم، وهذا أمر مفهوم نتيجة الاختلاف حول كيفية قياس الفقر والأبعاد الاجتماعية السلبية التي تنجم عنه. بكل الأحوال، فإننا سنشير إلى هذه الإشكالية من خلال استخدام ما تيسير من معطيات رقمية معتمدة محليا ودوليا.

فيما يخص مستوى الفقر، نشير إلى أنه خلال الخطة الخمسية التاسعة وبالتحديد خلال الفترة (2003-2004)، حوالي 2.02 مليون فرد أي ما يعادل 11.4% من السكان لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية (وفق معيار خط الفقر الأدنى)، ويصبح الرقم (5.3 مليون فرد) أي 30% من السكان وفق معيار خط الفقر الأعلى[14] . ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة، فإن قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد[15] في سورية بلغت 0.021 لعام 2006، وأن 5.5% من السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (أي نسبة السكان الذين يعانون

[14] **انظر تقرير حالة الفقر في سورية 1996-2004 المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في سورية**

[15] **إن مقياس الفقر المتعدد الأبعاد هو مقياس جديد صمم لتوصيف حالات الحرمان الشديد التي يواجهها الأفراد في نفس الوقت، ويحدد المؤشر الأوجه المتعددة للحرمان التي تعاني منها الأسر في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة.**

من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 33% على الأقل)[16]. كما توصلت دراسة (نصر، 2011) إلى أنه في سورية، 18.2% من مجموع السكان يعاني من ما يسمى فقر السعرات الحرارية [17]. وتوصلت دراسة (جميل، 2011) إلى أن معدل الفقر الشديد بلغ 12.2(% -17.4%) عامي (2007-2008) على التوالي مقارنة بما كان مخطط له في نهاية الخطة الخمسية العاشرة وهو 8.7%.

بالمجمل، يمكن القول بأن ظاهرة الفقر مهمة لما لها من آثار اجتماعية ضارة، وأن نتائج تطبيق تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي لم تفلح في التعامل مع ظاهرة الفقر بالشكل المطلوب ونعتقد أن التسرع في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي بما فيها سياسات دعم المحروقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي دون اتباع برامج حماية اجتماعية مناسبة للفئات الضعيفة في المجتمع السوري قد أسهمت بشكل كبير في زيادة درجة الفقر فيه.

ج- عدالة فرص العمل

لقد شغلت مسألة البطالة حيزا كبيرا من النقاش خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، خصوصا فيما يتعلق بأعداد العاطلين عن العمل حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن معدل البطالة تراوح بين 8-11% خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (الشكل 16). في حين توصل تقرير "دراسة سوق العمل في سورية 2009-2010" ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي اعتمد على مسوحات مشتركة بالتعاون مع الهيئات الحكومية السورية لرصد واقع سوق العمل، إلى أن معدل البطالة العام بلغ 13.4% عام 2009.

يوجد الكثير من التقديرات التي تعتبر أن الأرقام الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لظاهرة البطالة (سكر، 2006- سعيفان، 2009)، مستندة في حجتها إلى أعداد المسجلين كعاطلين عن العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وإلى تقديرات أخرى. وبغض النظر عن الجدل حول دقة الإحصائيات المتعلقة بقضية البطالة فإننا نعتقد أن هناك إشكالية أساسية تتعلق بهيكلية الاقتصاد السوري وقدرته على خلق فرص عمل كافية للوافدين الجدد لسوق العمل في ظل استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع بخاصة فئة الشباب منهم.

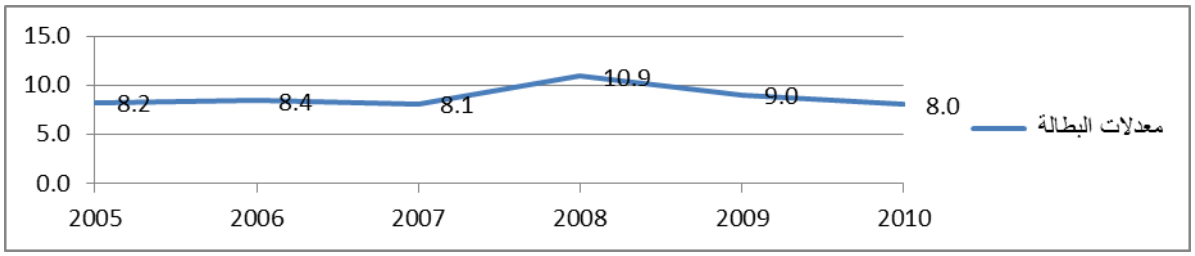

الشكل (16): معدلات البطالة في سورية **الوحدة: نسب مئوية**

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسوحات القوة العاملة

إضافة إلى ذلك، نشير إلى أنه نتيجة عدم توفر فرص عمل نظامية كافية في الاقتصاد السوري فقد اضطر فائض القوة العاملة للعمل في أنشطة اقتصاد الظل بأنواعها كافة المنظم منه وغير المنظم[18]، كذلك يبين الشكل (17) أن العمالة المعرضة للمخاطرة – أي العمالة التي تعمل لحساب الأسرة ولحسابها الخاص- تشكل نسبة كبيرة من

[16] تقرير التنمية البشرية 2013 نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع

[17] وهو الحد الأدنى من عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد في حياته الطبيعية بحسب عمره وجنسه وطبيعة عمله.

[18] تبين دراسة (نجوم ، 2013) أن ثلث العمالة السورية خلال الفترة 2006-2010 تركز في انشطة القطاع غير المنظم.

إجمالي العمالة، وهذه النسبة من العمالة عادة ما تكون معرضة لمخاطر التعطل وفقدان مصادر الدخل، وكبر حجمها يشكل مشكلة موقوتة للاقتصاديات الوطنية ففي حال تعرض الاقتصاد لهزات أو أزمات حتى البسيطة منها سرعان ما تصبح هذه الاعداد في عداد العاطلين عن العمل وتعمق فجوة الفقر الوطني.

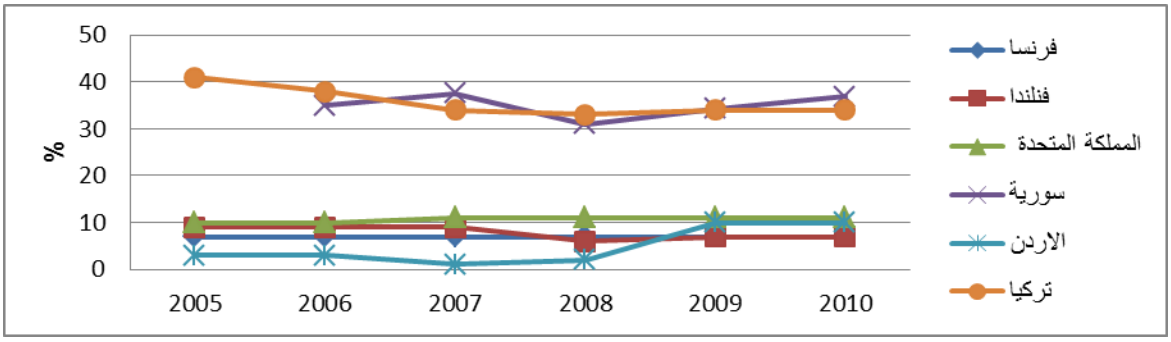

الشكل (17): نسبة العمالة المعرضة للمخاطر إلى إجمالي العمالة

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

الاستنتاجات والتوصيات:

من خلال هذا البحث يمكن صياغة الاستنتاجات الآتية:

1- إن النموذج التنموي القائم على مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة قد يكون قد نجح في تحقيق معدلات نمو مقبولة للناتج في خضم الأزمة المالية العالمية وأزمة الجفاف التي أحاقت بسورية، لكن هذه المعدلات لم تكن كافية لموافاة الزيادة في حجم السكان ومتطلباتهم المتعددة. كما أن عناصر هذا النمو تكونت من قطاعات الاقتصاد غير الحقيقي ذات الصبغة الريعية وغير المستدامة الأثر والتأثير.

2- لم ينجح النموذج التنموي في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري ومنها تقلبات معدلات نمو القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ عبر الزمن وتناقص نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج مما أضعف استقرار الاقتصاد السوري ومناعته للصدمات خصوصا فيما يتعلق بالأمن الغذائي. كما ساهم هذا النموذج الذي اتصف بالانفتاحية في زيادة حدة انكشاف الاقتصاد السوري نتيجة تزايد عجزه التجاري.

3- لم ينجح النموذج التنموي في تعزيز الأمن الاجتماعي لفئات معينة من المجتمع السوري وذلك بسبب قصوره في مواكبة تعويضات العاملين بأجر والذين يشكلون شريحة واسعة من المجتمع السوري لمعدلات تضخم الأسعار من جهة، وبسبب عجزه عن الحد من تفاقم معدلات الفقر وما يرافقها من آثار اجتماعية خطيرة من جهة أخرى. كما لم يستطع النموذج التنموي إيجاد سوق عمل مرنة ونظامية وقادرة على تلبية الطلب المتزايد على فرص العمل خصوصا بين فئات الشباب.

4- بالمقابل، تحققت نجاحات مهمة على صعيد العلاقات الخارجية للاقتصاد السوري حيث انخفض حجم الالتزامات الخارجية بنسب كبيرة وازداد حجم احتياطي القطع الأجنبي، مما قلص من تبعية الاقتصاد المحلي للخارج وزاد من استقلاليته.

التوصيات:

1- يشكل الإطار الفكري لاقتصاد السوق الاجتماعي قاعدة نظرية غنية يمكن الاعتماد عليها في استنباط المبادئ والأسس المناسبة لرسم استراتيجيات تنموية مستقبلية في سورية، وذلك كونه يرتكز على مبدأين أساسين يحتاجهما المجتمع السوري وهما المساهمة الفعالة لآليات السوق مع تحقيق أهداف الحماية والرعاية الاجتماعية. وقد ثبت نجاح هذه الإطار في عدد من دول العالم المتقدمة.

2- يجب توخي الحذر الشديد عند وضع الخطط التنفيذية المستقبلية لاقتصاد السوق الاجتماعي بحيث تتم الاستفادة من العثرات والأخطاء التي ارتكبت أثناء تنفيذ البرنامج الإصلاحي الانتقالي خلال الخطة الخمسية العاشرة، والتي بالغت في التركيز على الانفتاح الاقتصادي السريع والانتقال نحو الليبرالية الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق، وأخفقت في الجانب الاجتماعي.

3- يجب إعادة النظر في تراتبية خطوات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وفق سلم أولويات يلحظ تعميق هيكلية الاقتصاد السوري وتعزيزها من جهة وتعزيز الرعاية الاجتماعية من جهة أخرى، ويراعي طبيعة المجتمع السوري وأولوية مشاكله وطبيعة الظرف الإقليمي والدولي المحيط بالاقتصاد السوري.

4- من المهم جداً التركيز على الإصلاح المؤسساتي والإداري كمرتكز أساسي في تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، كونه يشكل العامل الرئيس الذي يضمن سلاسة الانتقال الاقتصادي وفعاليته وكفاءته، وكونه حجر أساس في الإشراف على فعالية آليات السوق وتوازنها من جهة، وحماية حقوق أفراد المجتمع السوري من انحراف هذه الآليات عن مسارها الصحيح من جهة أخرى.

5- من المهم جدا أن تسعى الخطط التنموية المستقبلية إلى تعميق هيكلية الاقتصاد السوري وتعزيزها من خلال التركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي الرافدة لمصادر الدخل المستدام والمولدة لفرص العمل والملبية للاحتياجات الأساسية للمواطنين، ونخص بالذكر قطاعي الصناعة والزراعة، مع الاهتمام بالقطاعات المساعدة والميّسرة كالتمويل والتجارة وغيرها.

المراجع:

1- البنك الدولي، *قاعدة بيانات التنمية في العالم.*
<>http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

2- الأمم المتحدة، *العدالة الاجتماعية في عالم مفتوح، دور الامم المتحدة*، نيويورك ، 2006، 146.

3- الزعيم، عصام، *اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق 2005، 65 .

4- اللحام، فؤاد، *الصناعة السورية وتحديات المستقبل*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2010، 27 .

5- المكتب المركزي للإحصاء: *المجموعة الإحصائية السورية*، أعداد متنوعة، ومسوحات دخل وإنفاق الأسرة، ومسوحات القوة العاملة.

6- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، تقرير حالة سكان سورية 2008، دمشق، 2008 .

7- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، تقرير حالة سكان سورية 2010، دمشق، 2010 .
8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير حالة الفقر في سورية 1996-2004*، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في سورية، دمشق، 2005، .146
9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *دراسة سوق العمل في سورية، 2009-2010*، مشروع إنشاء قاعدة بيانات من أجل سياسة شاملة للعمالة والتوظيف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2011، 209.
10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع*، 2013، 228.
11- جميل، قدري، *الدروس المستخلصة من الخطة الخمسية العاشرة*، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون الاقتصاد السوري... وآفاق المستقبل،، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2010، 24.
12-عيسى، وليد، *الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في سورية*، نشرة الاقتصاد السوري (القطاع الزراعي) ، رئاسة مجلس الوزراء، الفريق الفني الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الأول، مجموعة مؤلفين، دمشق، 2010.
13- سعيفان، سمير، *تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها*، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2009، 30 .
14- سكر، نبيل، *خيارات التعامل مع العمالة الفائضة*، دراسة لصالح مشروع التطوير والتحديث المؤسساتي في سورية، دمشق، 2006، .38
15- قطنا، حسان، *الدعم الزراعي في سورية بين الماضي والحاضر*، نشرة الاقتصاد السوري (القطاع الزراعي)، المجلد الأول، العدد الأول، مجموعة مؤلفين، دمشق، .2010
16- محمود، يوسف، *دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول قضايا اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2005، 36.
17- نجوم، أسامة، *اقتصاد الظل في سورية، حجمه، أسبابه، وآثاره*، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3 المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013 .
18- نصر، ربيع، *التحولات الهيكلية في إطار الخطة الخمسية العاشرة*، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2010، 16.
19- نصر، ربيع، *الفقر في سورية مفاهيم بديلة*، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، 2011، 28 .
20- هيئة تخطيط الدولة، *الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010*. دمشق، 2006، 932.